

كلمة الدكتور زياد ماجد في الذكرى الثالثة لغياب نسيب لحدود ٢٠١٥/٢/٦

نسيب لحدود والخسارات اللبنانية

تمرّ الذكرى السنوية الثالثة لرحيل نسيب لحدود هذا العام ولبنان غارقاً في أزماته السياسية والاجتماعية، في ظلّ واقع إقليمي تتدافع فيه التطوّرات وتتبدّل المعطيات على نحوٍ لم يشهد له تاريخ المنطقة مثيلاً منذ عقود.

مداخلتي هذه، أو تحيّيّتي الى نسيب لحدود في ذكراه، من فقرتين. الأولى، حول ما مثّله في سيرته وخطابه السياسيّين. والثانية، حول معنى "الغياب" وحول الفراغ الذي يخلفه رحيله ورحيل أمثاله عن حياتنا العامة اللبنانية.

أ- نسيب لحدود، أو السياسة المُشتهاة

بعد نشاطه كسفيرٍ في واشنطن وولايته النيابية الظرفية بُعيد توقيع "الطائف"، خاض نسيب لحدود غمار الحياة البرلمانية إثر الانتخابات الأولى بعد الحرب العام ١٩٩٢، مؤثراً يوماً مجازفة المشاركة على الاستسلام للموقف المقاطع. ولم يمض عامٌ حتى كان معظم اللبنانيين قد تعرّفوا إليه، وبأن لهم أن مشاركة أمثاله وحضورهم داخل المجلس يُبقيان الأمل حياً باستعادة المؤسسات وإعادة بناء الدولة يوماً، رغم الصعوبات والتحدّيات الجسيمة. فمدخلات نسيب لحدود في الجلسات النيابية، كما مقابلاته الإعلامية، تميّزت منذ ذلك الحين بِسِمَتين. الأولى، روح المسؤولية، التي ترجمها في أمانته العلمية وتجنّبه للسهولة عند مقارنة القضايا السياسية والاقتصادية، واعتباره الكلمة مسؤولةً لا يُفترض التصرّف بها دون احترامٍ لمدلولاتها وموجباتها. والثانية، ربطاً بها وشريطةً لها، الرصانة، تلك التي تجعل المُنتدب لتمثيل الناس واضحاً وثابتاً في مواقفه دون ابتذال أو مبالغات أو مزايدات، أو صخب لا رجاء منه.

ولعلّ تصويته العام ١٩٩٥ برفقة عددٍ قليلٍ من النواب ضد التمديد لرئيس الجمهورية المنتهية ولايته، كان أولى محاولات التصدي من داخل المؤسسات لسياساتٍ وممارساتٍ أرادت تكريس هيمنة النظام السوري ووصايته على البلد من خلال تحطيم مصداقية المؤسسات نفسها وانتهاك الدستور الناظم لعملها وجعله عرضةً للتعديل من أجل شخص أو من أجل قضايا خاصة. ورفض التمديد وانتهاك الدستور كان بهذا المعنى ملاقةً من نسيب لحود وزملائه لثلة من المثقفين والكتاب والناشطين والناشطات في هيئات المجتمع المدني المختلفة، ممّن كانوا قد بدأوا إصدار بياناتٍ وعقد حواراتٍ وإطلاق مبادراتٍ مواطانية رفضاً لاغتياال السياسة وخنق الحريات وتعميم الفساد.

والتوقف هنا عند علاقة نسيب لحود بتلك المبادرات المواطانية وما أنتجته في تلك الحقبة من حيويّات جديدة يُفيد لتفسير ما صار لاحقاً يتردّد حول الرجل من أنه "رئيس جمهورية المواطنين" في لبنان. ذلك أن لحود كان على صلة وطيدة بالعديد منها، وكان في الوقت عينه يحترم المسافة التي تقتضي إقامتها استقلاليةً تلك المبادرات عن أشخاص السياسيين (رغم انحيازاتها)، كي تبقى صدقيتها حاميةً لاستمرارها وإصداراتها أو أنشطتها. ومثال "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" ثم حملة "بلدي بلدي بلديتي" المطالبة بالانتخابات المحلية يوضحان الكثير في هذا الباب لجهة تلازم العلاقة الوطيدة بالمسافة المفترضة.

يُضاف الى ذلك، ان نسيب لحود كان منذ أواسط التسعينات سباقاً في تبني الأفكار الإصلاحية التي كانت تنتجها مجموعات أفرادٍ بعضهم من أقرب المقربين إليه، من دون استثمارها دعائياً أو ادعاء ملكيةٍ حصرية لها، وهذا ما خلق ثقةً عند المشتغلين فيها به، أُضيف الى احترامهم السياسي له. ولنا هنا في تجربة نقاشية حوارية أنتجت مجموعة نصوص مثالٍ حي، عنيت "شرعة الإصلاح والخيار الديمقراطي" التي كان للصديقين العزيزين بول الأشقر وأنطوان حداد الفضل الأول في ولادتها وفي نشر الكثير من موضوعاتها.

إبتداءً من العام ١٩٩٦، تعدّدت الاستحقاقات التي مثل فيها نسيب لحود علامة فارقة في المشهد السياسي. فمن الانتخابات النيابية الثانية التي خاضها وفاز فيها معارضاً وفق برنامجٍ إصلاحي واضح، الى رفضه انتهاك الدستور مرّة جديدة العام ١٩٩٨ للسماح بانتخاب إميل لحود رئيساً للجمهورية، الى الموقف المتماسك في مواجهة ما كان يتأسس داخل المعادلة السلطوية من تقدّم مكّون أمني مخابراتي يسعى الى القضاء على ما تبقى من سياسة، ثابر لحود في عمله وفي المحافظة على سميّتي هذا العمل:

المسؤولية والرصانة. وحاول، مع عدد من النواب والسياسيين المستقلين، الدفاع عن نهج أراد البعض يومها مصادرة الكثير من عناوينه وشعاراته وإفراغها من مضامينها.

في العام ٢٠٠٠، شكّل تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي محطة فائقة الأهمية لبنانياً وإقليمياً. لكن ترجمة التحرير سياسياً في السياق الداخلي حوّلتها إلى إنجاز منقوص، رغم التضحيات التي بُذلت في سبيله، نتيجة عدم استثماره لصالح بناء الدولة وعدم تحويله إلى منطلق لتحرّرها من هيمنة النظام السوري بما يكمل التحرير بالاستقلال ويفتح الحوار حول ملكية السلاح وقرارات الحرب والسلم ومعاني السيادة. والتتمة معروفة، وكذلك القرارات الإقليمية وتبعاتها المحلية التي راحت تضع إنجاز التحرير في وجه الدعوات الاستقلالية، رفضاً للبحث بالقضية الوطنية في طورها المستجد.

ولا شك أن ما تلى ذلك العام ٢٠٠١، من تأسيسٍ للقاء قرنة شهوان (سبقه بيان المطارنة الشهير)، ثم للمنبر الديمقراطي، كان منعطفاً حاسماً أعلن بداية معركة سياسية كبرى في لبنان. وكان نسيب لحدود على الموعد مجدداً، إن في ذلك اللقاء المسيحي ذي الأفق الوطني الميثاقي، أو في التحالف الديمقراطي الذي جمع سياسيين مستقلين وممثلي أحزاب وتجارب مختلفة جهدوا جميعاً لتوثيق التعاون بين مكونات المعارضة الاستقلالية، ووضع أولويات لها ومدّ جسور.

والجديد للحدود هذه المرة، كان بالتوازي مع العمل داخل قرنة شهوان وفي المنبر الديمقراطي، انخراطاً في تأسيس حركة التجدد الديمقراطي ومساهمةً عبرها في إطلاق لقاء البريستول، غداة معركة التمديد المريرة العام ٢٠٠٤ وانتهاك الدستور للمرّة الثالثة على التوالي في ما يخصّ الاستحقاق الرئاسي.

وفي خضم تلك المعركة، وعقب مجموعة تطوّرات وتقاطعات إقليمية ودولية، جرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري، واندلعت في شباط من العام ٢٠٠٥ انتفاضة الاستقلال وسقطت الحكومة وشهد لبنان يومه المليون في ١٤ آذار ثم انسحب النظام السوري عسكرياً، بعد ٢٩ عاماً على "دخوله". وبالطبع، كان نسيب لحدود ورفاقه في حركة التجدد في مقدّمة الحاضرين والمشاركين. وحافظ خطابه على رصانته وعلى توجّهاته الإصلاحية بوصفها تحصيماً للمعركة الاستقلالية، وبرز شباب حركة التجدد في مخيم ساحة الشهداء وفي مجموعة أنشطة أقاموها مع شباب آخرين بوعيهم الوطني وبسعة أفقهم وبالكَم الهائل من الأفكار والآمال التي تحنّ رؤوسهم وقلوبهم...

لكن التبدلات وتوازنات القوى السياسية والطائفية وقانون الانتخاب وبعض النصائح الخارجية ثم الهجوم المضاد على الاستقلاليين وعودة الاغتيالات فوّتت فرصة تاريخية جديدة للبنان لجعل استقلاله الثاني بعد تحريره منطلق مصالحات وحوارات ومشاريع إصلاح وبناء مؤسسات وتعاقب سياسي جديد. هكذا دخلنا في دوامة انقسامات مذهبية حادة على وقع صراعات إقليمية واستمرار في الاغتيالات المستهدفة سياسيين وإعلاميين وأمنيين من القوى الاستقلالية، وهكذا أيضاً دخلنا حرباً مدمرة العام ٢٠٠٦، ضاعت خلالها ومن بعدها فرص وطنية عدّة، قبل أن يندفع حزب الله الذي قاتل فيها لإسقاط الحكومة، فاجتاح بيروت العام ٢٠٠٨، واستخدم سلاحه لفرض تبديلات على الوضع السياسي وإجبار خصومه على السير بها.

على أن الفترة تلك على صعوبتها وشدتها، شهدت تمايزاً سياسياً لحركة التجدد ولرئيسها، إذ ربطت الحركة المعركة الوطنية والسيادية القائمة بأبواب إصلاح سياسي واقتصادي أعلنها نسيب لحود في برنامجه الانتخابي الرئيسي.

غير أن الظروف حالت مرة إضافية دون أن يحظى اللبنانيون باستحقاق رئاسي ديمقراطي. إذ أن التطورات و"اتفاق الدوحة" أملت توافقاً ظرفياً على انتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيساً، وتشكّلت حكومة جديدة شارك فيها نسيب لحود للمرة الأولى وزير دولة.

بعد العام ٢٠١١، عادت دوامة التوتّرات الأمنية والسياسية الخطيرة الى لبنان، بالتزامن هذه المرة مع ثورات في المحيط العربي وصلت الى سوريا حيث تحوّلت الى كفاح مسلّح مرير في وجه آلة قتل بربرية، ثم تحوّلت الى حرب طاحنة. وانعكس الأمر انقساماً إضافياً داخل لبنان، وانخرطاً كارثياً لحزب الله في الحرب السورية، وأزمة لاجئين مأساوية، واشتباكات على الحدود لم تنته تداعياتها بعد. وقد رحل نسيب لحود في خضمها، ولم يفته قبل رحيله إشهار انحيازه الى الثورات والى حق الشعوب في التحرر من الاستبداد، كما لم يفت حركة التجدد الديمقراطي التي استمرت بعد الرحيل اتّخاذ المواقف تجاه ما يجري عربياً ولبنانياً، وتقديم الإضاءات والاقتراحات، في لحظة فراغ رئاسي وتمديد نيابي وصعوبة عمل حكومي وتحديات أمنية ومعيشية كبرى.

ب - نسيب لحود والخسارات الوطنية

رحل نسيب لحود قبل ثلاث سنوات إذاً، تاركاً إرثاً سياسياً مواطناً كونه خلال عقدين من العمل العام. وخسر لبنان في الفترة إياها التي غادرنا فيها لحود عدداً من شخصياته العامة الأكثر كفاءة.

ففي العام ٢٠١٢، رحل أيضاً الكاتب نصير الأسعد وكبير الصحفيين والديبلوماسيين اللبنانيين غسان تويني ونقيب المهندسين ورفيق لحود في حركة التجدد عاصم سلام. والعام الفائت، غادرنا العلامة وداعية الانفتاح والاجتهاد هاني فحص والكاتب منح الصلح والمحامي الصديق المكافح حكمت العيد، وغيرهم ممن لا يتسع المجال لذكرهم.

ولا تبدو خسارات لبنان بالراجلين المذكورين وأقرانهم سئةً بيولوجية، تُحال الى السنّ المتقدّمة أو الى الحال الصحيّة للمعنيين. كما أن الفراغ الذي تُحدثه لا يتمحور نقاشه حول سُبُل ملئه أو التعويض عنه. ففي وضعنا الراهن، وفي ظلّ سيادة الهوان وانتفاء الشروط التي تتيح مقداراً مقبولاً من تجديد الحياة السياسية ونُخبها، يبدو رحيل أفرادٍ من طينة نسيب لحود وصحبه - على تعدّد خلفياتهم ومشاريهم ومواقفهم - فقداناً خاصاً وعماماً مريرين.

أكثر من ذلك، يبدو موت بعض الأفراد وكأنه موتٌ على جرعات لإرث سياسي لبناني ارتبط بجيل أو جيلين. إرثٌ كان فيه للعلم والحصافة لدى المشتغلين بالشأن العام فضائل. وكانت فيه للكفاحية والتنوّع مواقع داخل الحيز الوطني إن ضمن التمثيل الطوائفي أو في مواجهة منطق هذا التمثيل وتكتلاته. وقد حمل لحدود وأمثاله بقايا هذا الإرث وأبقوا له على هامش حياة كلِّ في محيطه أو في بيئته الاجتماعية. ولعلّ هذا، مضافاً الى مواقفهم ونضالاتهم وعملهم الدؤوب، ما جعلهم أبرز وأنصع معالم المشهد السياسي بعد انتهاء الحرب.

لحسن الحظّ اليوم أن ثمة من يستمرّ في التمسك بإرث الراحلين ويطوّره، ولحسن الحظّ أيضاً أن ثمة من يستمر في كتابة سيرة مضادة لسيرة التهنّك التي نعيش. وما وجودكم جميعاً هنا، وما استمرار حركة التجدد الديمقراطي في العمل، وما عودة الروح الى بعض المبادرات الحوارية السياسية التي كانت قائمة قبل عقدين، وما حيوية بيروت الثقافية سوى مؤشرات على أن للأمل حيزاً في لبنان لم يتلاش تماماً بعد...